# الكَفُّ عَنِ العَمَلِ النّحْوِيِّ

## بينَ التّعْليلاتِ الشّكليةِ والمَعْنَويةَ

## (القسم الأول)

د. عبد الكريم مجاهد

**مقدِّمة:**

لقد أسس النحاة أصول النحو العربي على نظرية العامل، لأنهم يروْن أن الحركات الإعرابية أو علامات الإعراب إنما هي من آثار هذه العوامل، التي اعتبرت أساساً في تحديد المواقع الإعرابية للألفاظ في الجملة العربية؛ إذ يقوم نظامها على الربط بين ألفاظها بعلاقات تركيبية تنبئ عنها العلامة الإعرابية التي أَسْنَدَ إليها أغلبُ النحاة بيان المعاني الوظيفية. وأصبح التحليل النحوي عندهم يقوم على فكرة مركزية هي الإعراب، والعوامل التي تقف وراءه، مع ملاحظة رفض بعض النحاة، نحو قطرب[1] (ت٢٠٦هـ) قديماً، وإبراهيم أنيس[2] حديثاً، أن يكون للإعراب دلالةٌ على أداء المعاني النحوية. وأما الدكتور تمّام حسان فيقف موقفاً وَسَطاً؛ إذ لم يعترض على إعطاء الحركة الإعرابية دوراً في بيان المعاني النحوية، وإنما رفض أن يكون الاعتماد عليها بشكل كامل في أداء هذا الدور، حين

---

(١) انظر: الإيضاح في علل النحو للزجاجي: ص ٧٠.

(٢) انظر: من أسرار اللغة، ص ٢٣٧.

يقول: «الحركات بمفردها قاصرة عن تفسير المعاني النحوية... وكان الاتكال على العلامة الإعرابية باعتبارها كبرى الدوال على المعنى، ثم إعطاؤها من الاهتمام ما دعا النحاة إلى أن يبنوا نحوهم كله عليها، عملاً يتسم بالكثير من المبالغة، وعدم التمحيص»[١]، وهو رأي سديد في نظري؛ لأن العلامة الإعرابية في كثير من السياقات اللغوية تكون هي الحكم الفصل في التمييز بين المعاني، وأكثر ما نلحظ ذلك في القراءات القرآنية التي توجه معانيَها الحركات الإعرابية[٢]. وهو لا ينكر هذا طبعاً، ولكنه يرى أن هناك قرائن تؤدي هذا الدور أيضاً في أداء المعاني التركيبية، وهي قرائن عقلية ومادية ولغوية، وقد سمى الأخيرة القرائن المقالية، وقسمها إلى قرائن معنوية كالإسناد والتخصيص والتّبعِية، وقرائن لفظية وعلى رأسها الإعراب، ثم الرتبة والربط والمطابقة والتنغيم[٣]. وما يمكن أن نفهمه مما سبق أن الدكتور حسّان يرفض فكرة العامل النحوي ويرى أنه يمكن الاستغناء عنه بالقرائن المقالية التي ذكرت آنفاً، ويمكننا بها أن نزيل اللبس ونصل إلى المعنى بوضوح، فالعامل في نظره «قاصر عن تفسير الظواهر النحوية والعلاقات السياقية جميعها، فإنّ فكرة القرائن توزع

(١) اللغة العربية معناها ومبناها: ص ٢٣١-٢٣٢.

(٢) ففي قوله تعالى: ﴿ولا تمننْ تستكثرْ﴾ تقرأ تستكثر بالجزم فيكون المعنى النهي عن المن والاستكثار معاً، وتقرأ بالرفع على معنى ولا تمنن بما تعطي مستكثراً له أو طالباً عليه الكثير من العوض، وقرئ بالنصب بإضمار أنْ على معنى ولا تمنُن بما تعطي لأنك تستكثره. انظر: الكشاف ٥٠٢/٢.

(٣) انظر: د. تمام حسان، المرجع السابق: ص ١٨٦-٢٦٠.

اهتمامها بالقسطاس بين قرائن التعليق النحوي معنويِّها ولفظيِّها، ولا تعطي للعلامة الإعرابية منها أكثر مما تعطيه لأية قرينة أخرى من الاهتمام، فالقرائن كلها مسؤولة عن أمن اللبس، وعن وضوح المعنى، ولا تستعمل واحدة منها بمفردها للدلالة على معنى ما، وإنما تجتمع القرائن متضافرة لتدل على المعنى النحوي وتنتجه...»[١].

وبهذا يكون قد قدَّم البديل المعقول للتحليل النحوي الإعرابي الذي يعتمد على العامل، ولم يقف عند حد الرفض لفكرة العامل التي راودت ابن جني (ت٣٩٢هـ) الذي لمّح إلى إمكانية تجاوزها، ولم يتصدَّ لها بقوة، ولم يحاول البرهنة على فسادها، واكتفى بإيراد ملاحظة اعتراضية لم يتمادَ في تعمّقها، فبعد بيانه المقصود بالعاملين اللفظي والمعنوي، أردف قائلاً بأن: «هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم، إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره...، وإنما قالوا: لفظي ومعنوي، لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ»[٢].

أما الذي تصدى لها وأنكرها صراحة واجتهد في هدمها فكان ابن مضاء القرطبي (ت٥٩٢هـ) بقوله: «وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عامل. لا ألفاظها ولا معانيها؛ لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع»[٣]، ويرد

(١) السابق: ص ٢٣١-٢٣٢.

(٢) الخصائص: ١/١٠٩-١١٠.

(٣) الرد على النحاة، تحقيق د. البنا: ص٧٠، ولا بدّ لنا من الإشارة هنا إلى ما توصل=

عمل الرفع والنصب والجر والجزم إلى الله عز وجل، حين يقول: «وأما مذهب أهل الحق فإن هذه الأصوات (يقصد حركات الإعراب) إنما هي من فعل الله تعالى، وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية، وأما القول بأن الألفاظ يحدث بعضُها بعضاً، فباطل عقلاً وشرعاً، لا يقول به أحد من العقلاء»[1]. وقد فتح ثلاثة فصول في كتابه «الردّ على النحاة»، طبّق فيها نظريته من خلال ثلاثة أبواب نحوية ألغى فيها العامل والمعمول، اعتمد فيها، في رأيي على التعليلات المعنوية للأحكام النحوية والحركات الإعرابية، باعتبارها البديل العملي لنظرية العوامل اللفظية والمعنوية التي تبناها النحاة العرب؛ لما فيها، في رأيه، من تعسف في التقدير والتأويل؛ ففي فصل باب التنازع يرى أن اصطلاح التعليق أولى من اصطلاح الإعمال، أي إن الفاعل، في نظره، يتعلق بالفعل في مثل قام وقعد بدلاً من إعمال الفعل في الفاعل[2]، والتعلق رابط معنوي بين الفعل والفاعل وليس علاقة تأثير.

---

=إليه د. أحمد مكي الأنصاري من أن الفَرّاءَ كان الملهمَ الأول لابن مضاء في دعوته إلى إصلاح النحو... وأنه السابق إلى القول بإلغاء نظرية العامل... وإن معظم آراء ابن مضاء في كتابه منبعها الأصيل الفراء... وقد تتبع آراء ابن مضاء التي وردت في الرد على النحاة رأثبت أنها كذلك. انظر: أبو زكريا الفراء: ص٤٢٣، ٤٢٧، ٤٣٠.

(١) المرجع السابق: ص ٦٩-٧٠.

(٢) السابق: ص ٨٥.

وأما في فصل «باب الاشتغال»[١]، فيحاول أن يبرهن على أن العرب لم تضمر شيئاً في قولهم: «أزيداً لم يضربه إلاّ هو، وأزيدٌ لم يضْرِبْ إلا إياه». وأنهم راعوا المعنى، وجعلوا اختلاف الألفاظ، في الغالب، دليلاً على اختلاف المعاني، وعليه يجوز النصب والرفع في «زيد» في الجملتين السابقتين، فهو فاعل بالرفع ومفعول بالنصب. وهكذا بينت عنده الحركة الإعرابية المعنى النحوي للفظ، وهو في رأيي ما تبناه الأستاذ إبراهيم مصطفى وعمّمه حين جعل الرفع عَلَماً على الإسناد.

وفي باب نصب المضارع ورفعه وجزمه بعد الفاء والواو يوجه الحالات الإعرابية توجيهاً معنوياً، أي ربط كل حركة إعرابية بمعنى خاص[٢].

وتابعه في تحامله على نظرية العامل، الأستاذ إبراهيم مصطفى الذي رأى أن «الإعراب لا يجلبه العامل كما توهم القدماء، بل مما يراعيه المتكلم بوحي من المعنى ويقوده هذا إلى أن يلتمس لحركات الإعراب معاني منوطة بها»[٣]، أي إنه تلقف رأي ابن مضاء وتبنّاه، وطوّره بتعميمه إياه حين يجعل علامات الإعراب دالة بذاتها على المعاني النحوية فيتوخاها المتكلم ليدل بها على هذه المعاني دون أن يكون وجودها بتأثير من العوامل، فجعل الضمة علامة الإسناد والكسرة علم الإضافة والفتحة بلا

(١) السابق: ص ١٠٢.

(٢) نفسه: ص ١١٩- ١٢٥.

(٣) الحلواني، أصول النحو العربي: ص ٢١٧.

دلالة[١]. وهذا هو التعميم والتطوير، ولكن ابن مضاء جعل لكل حركة معنى في سياقها، ولم يثبت معنى موحداً لكل حركة، كما فعل إبراهيم مصطفى الذي جعل الحركات الإعرابية أمارات ودلالات على المعاني النحوية.

والعمل النحوي اصطلاح يعني ارتباطاً بين العامل والمعمول يوجب فيه العامل وجهاً مخصوصاً من الإعراب على آخر الكلمة. ويُفْهَم ذلك من قول سيبويه «لكل عامل من العوامل ضرب من اللفظ الحرفي، وذلك الحرف، حرف الإعراب»[٢]، أي إن هناك تلازماً بين العوامل وظهور الحركات الإعرابية. والعلامة الإعرابية هي وراء البحث في نظرية العمل من أجل غرض تعليمي يفسر اطراد ظهور علامة إعرابية معينة على آخر المعمول عند وجود عامل معين. لذلك جعلوا لنظرية العمل ثلاثة أركان هي:

١ـ العامل.

٢ـ المعمول. ـ

٣ـ الأثر الذي يتركه العامل على المعمول وهو العلامة الإعرابية التي هي بدورها تكون قرينة لفظية على المعاني النحوية بتحديدها المواقع الإعرابية للألفاظ.

وقسموا العوامل إلى عوامل لفظية وأخرى معنوية، واللفظي أقوى

---

(١) انظر: إحياء النحو: ص ٤٩-٥٠.

(٢) الكتاب: ١٣/١.

من المعنوي، «فالعامل المعنوي ضعيف، فلا يعمل في شيئين كالعامل اللفظي»[١]، الذي يرفع معمولاً وينصب آخر في وقت واحد، ويعمل متقدماً ومتأخراً، بعكس العامل المعنوي الذي لا يعمل إلا متقدماً ويؤثر في معمول واحد. ومن العوامل اللفظية: الفعل وهو الأصل في العمل. ومن الأسماء ما يكون عاملاً كالمشتقات، حملاً على الأفعال. وكذلك الحروف من العوامل اللفظية ومنها ما يعمل حملاً على الأفعال، ومنها ما يكون أصلاً في العمل غير محمول على الفعل كجوازم المضارع ونواصبه لاختصاصها بالدخول على المضارع. وما كان عمله حملاً على الفعل يكون نصيبه من العمل بمقدار شَبَهه بالفعل معنى ولفظاً. فإذا ضعف شَبَهُه قلّ حمله نحو إنْ المخففة من الثقيلة. والأصل ألاّ يُفْصَل العامل عن معموله إذا كان العامل حرفاً، ويمكن تجاوز ذلك في العوامل من الأفعال والأسماء. والعوامل في الأفعال أضعف من العوامل في الأسماء، فيجب إعمال عوامل الأسماء إذا توافرت شروطها كما في كان وأخواتها، أما العوامل في الأفعال فقد تُلْغَى وشروطها مستوفاة كأدوات الشرط. وللعوامل شروط أخرى، كان للأستاذ إبراهيم مصطفى قَصَب السبْق في تتبعها واستخراجها من كتب النحو القديمة[٢].

وقد يظهر بين العامل ومعموله ما ينقضُ شروط العمل أو يُلغِي

(١) الإنصاف: ٤٧/١.

(٢) انظر: إحياء النحو لإبراهيم مصطفى: ص ٢٣-٢٨ حيث ذكر أكثر من خمسة عشرَ حُكْماً للعوامل، ستكون نصب عيني عند الحاجة إليها.

العمل؛ بمعنى أنه يمنع العامل من التسلّط على المعمول فيزول الأثر الإعرابي الذي كان يتركه العامل على المعمول، وهذه هي الظاهرة النحوية التي يسميها النحاة إلغاء العمل أو إهمال العامل أو الكف عن العمل أو إبطاله، «ويبدو أن الإلغاء والإهمال والكف والإبطال ألفاظ مترادفة تعني شيئاً واحداً وهو إفادة سقوط الحكم وإزالته»(١). ولكن إذا تتبعناها تاريخيّاً فسنجد أن مصطلح الإلغاء أقدمها استعمالاً؛ ففي كتاب سيبويه «واعلم أن المصدر قد يُلْغَى كما يُلْغَى الفعل، وذلك قولك: متى زيد ظنُّك ذاهب»(٢)،وكذلك: «وإذا ألغيت فقلت: عبد الله أظن منطلق»(٣)، وكذلك «وقد تُلْغَى إنَّ مع ما...»(٤). وقد ورد كذلك مصطلح المنع من العمل عند سيبويه إذ يقول: «وأما إنَّ مع ما في لغة أهل الحجاز، فهي بمنزلة ما، في قولك: إنما الثقيلة، تجعلها من حروف الابتداء، وتمنعها أن تكون من حروف ليس»(٥). وقد ورد مثل هذه الاصطلاحات في المقتضب للمبرد (٢٨٥هـ) نحو: «اعلم أن «إذن» في عوامل الأفعال، كظننت في عوامل الأسماء، لأنها تعمل وتُلْغَى كظننت»(٦)،كذلك «تمتنع إنّ الثقيلة بـ (ما)

---

(١) معجم المصطلحات النحوية والصرفية: ص ٢٣.

(٢) ١/١٢٤.

(٣) ١/١٢٥.

(٤) ٤/٢٢٢.

(٥) الكتاب: ٤/٢٢١.

(٦) ٢/١٠.



من النصب في قولك: إنما زيد أخوك»[١]. وقد ورد أن المبرد استعمل مصطلحاً آخر، وهو الإبطال، في قوله: «ولما بطل عملها (يقصد إنّ) عاد الكلام إلى الابتداء»[٢].

وإذا نظرنا إلى مجالس العلماء لأبي القاسم الزجاجي المتوفّى في ٣٣٧ هـ أو ٣٤٠هـ فإننا نجد الاصطلاحات نفسها قد تكررت، خاصة الإلغاء[٣]. ويتكرر اصطلاح الإبطال في الإنصاف لابن الأنباري[٤]، (ت٥٧٧هـ).

ويبدو أن الكف عن العمل من الاصطلاحات المتأخرة[٥]؛ وهكذا تكون هذه الاصطلاحات ذات دلالة مشتركة؛ فاستعملتها بهذه الدلالات.

كذلك لا أقصد هنا التعليق الذي هو إبطال العمل لفظاً وليس محلاً، أي منع الفعل المتعدي من العمل الظاهر في لفظ المفعول به سواء أكان واحداً أم أكثر. وهو خاص بأفعال القلوب ومصادرها والمشتقات العاملة منها. ويكون هذا التعليق بما له الصدارة من الألفاظ كأدوات الاستفهام والنفي والشرط وإنّ ولعلّ وكم وما وغيرها نحو قولنا: ظننت ما للمجرمين من مهرب من العدالة. وعلمت إنك لمعترض، فجملتا: ما

---

(١) المقتضب: ٥١/١.

(٢) السابق: ٥٠/١.

(٣) انظر على سبيل المثال: ص ٢٣١، ص٢٤٢.

(٤) انظر: ج١/ص١٥٦، ص١٩٥.

(٥) انظر: شرح المفصل: ١٣١/٨-١٣٢ وما بعدهما. والتسهيل: ص ١٤٧- وشرح التسهيل: ١٧١/٣ وما بعدها، ومغني اللبيب ٣٣٩/١ وما بعدها.

للمجرمين من مهرب، وإنك لمعترض، سدتا مسد مفعولي ظن وعلم. وهكذا لم يُلْغ عمل هذه الأفعال بالكلية، وبقيت عاملة في المحل. كذلك لا أقصد هنا حروف الجر الزائدة التي تعمل لفظاً ويلغى عملها محلاً كقولنا: ما ربك بغافل عنهم، وما من قريب لنا هنا، فغافل مجرور لفظاً منصوب محلاً وقريب مجرور لفظاً مرفوع محلاً. كذلك لا أقصد الأفعال أو الحروف التي تقع زائدة، ولا تحوّل العامل من عمله إلى إعمال آخر.

والمقصود بالتعليل الشكلي، التحليل النحوي الذي يهتم بالصنعة النحوية أكثر من اهتمامه بالمعنى؛ كالترتيب بين العوامل والمعمولات أو الفصل بين العامل ومعموله، أو تقديم معمول المعمول على العامل، أو قياس صيغة نحوية على أخرى من أجل تحديد حكمها النحوي؛ كقياس ربّما على إنما في الكف عن العمل النحوي؛ بزيادة (ما) في كلٍّ، وما يترتب على هذه الزيادة من إلغاء العمل.

وقد يكون وراء الحكم النحوي تعليل يعود إلى المعنى كإلغاء العمل النحوي لبعض العوامل النحوية بسبب تغيّر دلالتها، كتحوّل إنّ من التوكيد إلى الحصر بزيادة (ما) عليها فيُلْغَى عملها، كذلك نقض نفي (ما) المشبهة بليس يُلغِي عملها، لإلغاء علة عملها وهو الشّبَه بليس حين تكون نافية؛ أي انتقض هذا المعنى فبطل العمل.

وسأقوم في هذه الورقة، باستقراء المواضع التي صنّفها النحاة في كفِّ العوامل عن العمل ومناقشتها وبيان نوع التعليل الذي يرجع إليه إبطال العمل، إن كان شكلياً أو معنوياً:

**أولاً: الكف عن العمل بزيادة حرف بعد العامل:** ويمكن تفصيل القول فيها إلى:

**أ ـ زيادة «ما» بعد إنّ وأخواتها:** وهي حروف ناسخة تنصب الاسم وترفع الخبر لشبهها بالأفعال لفظاً ومعنى(١)، ويوجز ابن يعيش هذا الشَبَه في شرح المفصل(٢) بقوله: (فأمّا الذي من جهة اللفظ فبناؤها على الفتح كالأفعال الماضية، وأما الذي من جهة المعنى فمن قِبَل أن هذه الحروف تطلب الأسماء وتختص بها). وهي على حد قول المبرد(٣) (لا تقع إلاّ على الأسماء.. وهي تنصب الأسماء وترفع الأخبار فتشبهُ من الفعل ما قُدِّم مفعولُه نحو: «ضرب زيداً عمروٌ».

ولكن هذه الحروف قد يبطِلُ عملَها دخولُ (ما) عليها على حدّ قول ابن مالك في الألفية:

ووصلُ «ما» بذي الحروف مُبْطِلُ إِعْمالَها، وقد يُبَقّى العَمَل

---

(١) أوردها ابن الأنباري في الإنصاف: ١/٧٧-٧٨، بالتفصيل؛ حيث يحدد البصريون خمسة أوجه للشبه هي: الأول: إنها على وزن الفعل. الثاني: إنها مبنية على الفتح كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح. الثالث: إنها تقتضي الاسم كما أن الفعل يقتضي الاسم. الرابع: إنها تدخلها نون الوقاية نحو: إنني وكأنني كما تدخل على الفعل نحو: أعطاني وأمرني. والخامس: إن فيها معنى الفعل؛ فمعنى إن وأن حققت، وكأن شبهت.

(٢) ٨/٥٤.

(٣) المقتضب: ٤/١٠٨-١٠٩.

ونجد في كتاب سيبويه(١)، تفسيراً للإبطال حيث قال الخليل: «إنما لا تعمل فيما بعدها، كما أنّ أرى إذا كانت لغواً لم تعملْ فجعلوا نظيرها من الفعل، كما كان نظير إنّ من الفعل ما يعمل» وينقل عن الخليل في موضع آخر(٢)، «أنها، أي إنما بمنزلة فعل مُلْغَى مثل: أَشْهدُ لَزيدٌ خيرٌ مِنْك... ولا تكون إلاّ مبتدأة». ويقول سيبويه في موضع ثالث(٣)، إنّ «ما» في قولك: «إنّما، وكأنّما ولعلما. جعلتهن بمنزلة حروف الابتداء». ويؤيد هذا الرأي المبرد(٤)، بقوله: «تدخل ما على إنّ الثقيلة فتمنعها عملها، وتردها إلى الابتداء في قولك: إنما زيد أخوك ﴿إنما يخشى الله من عباده العلماءُ﴾(٥). ولا يخرج رأي ابن السراج(٦)، في مُجْمله عن رأي الخليل بقوله: «تدخل (أي ما) على إنّ كافة للعمل فتبنى معها فيبطل شَبَهُها بالفعل فتقول: إنما زيد منطلق، فإنما هنا بمنزلة فعل مُلْغَى مثل: أَشْهَدُ لَزيدٌ خيرٌ منك».

ويغلبُ على هذا الرأي القياسُ على الأنماط المسموعة؛ أي شُبِّهتْ إنَّ، في حالَيْ إعمالِها وإبطالِها، بالفعل؛ مع أنّ الفعل هنا لم يُلْغَ عملُه وإنما عُلِّق فقط. وقد اعتمد القياس على الشبه الشكلي بين النمطين (إنما زيدٌ منطلقٌ،

(١) الكتاب: ١٣٨/٢.

(٢) المرجع السابق: ١٣٠/٣.

(٣) السابق: ٢٢١/٤.

(٤) المقتضب: ٣٦٣/٢.

(٥) فاطر - ٢٨.

(٦) الأصول في النحو: ٢٣٢/١.



أشهدُ لَزيدٌ خيرٌ منك)، على اعتبار أن التعليقَ نوع من الإلغاء؛ فهو إبطال العمل لفظاً لا محلاً. وإنّ باتصال «ما» بها أُلْغِيَ عملُها لفظاً ومحلاً. وفي تقديري أن السبب الحقيقي لإلغاء عمل «إنّ» هو أنه بعد دخول «ما» عليها أصبحت «إنما» أداة حصر ـ أي كلمة مستقلة ـ بعد أن كانت «إنّ» تؤدي وحدها معنى الفعل، وهو أساس علة عملِها عملَ الفعل؛ فلما زال ذلك، أي نُقِضَتْ علةُ العمِل بدخول «ما» عليها؛ أُلْغِيَ عملُها شكلاً فلم تَعُدْ تأخذ اسمين أحدهما منصوب والآخر مرفوع، وهو ما يأخذه الفعل؛ وهو أمر قد يكون مقصوداً من قول ابن السراج الآنف الذكر وهو: «تدخل (أي ما)، على إنّ كافةً فتُبْنَى معها فيبطل شبهُها بالفعل». وقد ورد في المغني[1]، أن الزمخشري قال: «أنما بالفتح تفيد الحصر كإنما» وذكر كذلك ابن هشام[2]، أنه قد: «زعم جماعة من الأصوليين والبيانيين أنّ «ما» الكافة التي مع إنّ نافية وأن سبب ذلك إفادتها الحصر» وإنْ كنا لا نوافق على أن «ما» الكافة نافية، فإننا نوافق إفادتها، بدخولها على إنّ، الحصر؛ وهو في رأيي سبب الكف عن العمل، أي علة الكف هنا معنوية وليست شكلية، حيث إنما كلمة مستقلة تفيد الحصر واستعملتها العرب للحصر، أي حرف ابتداء غير عامل. ويمكننا أن نجد تعليلاً غير شكلي لإلغاء عمل «لعل» التي تفيد معنى الاستقبال فلما دخلت عليها «ما» أفادت الماضي كما في قول الشاعر:

أَعِدْ نظراً يا عبدَ قيسٍ لعلّما ... أَضاءَتْ لكَ النارُ الحِمارَ المُقيَّدا

---

(١) ٣٩/١.

(٢) المرجع السابق: ٣٤١/١-٣٤٢.

ثم إن هناك أمراً يجب ألاّ يفوتنا وهو أن هذه الحروف مع «ما» تدخل على الأفعال فكيف ستعمل فيها؟! فالأصل فيها قبل دخول «ما» عليها أن تعمل في الأسماء؛ لأنها تدخل على الأسماء فقط، وما لم يَجُزْ منها أن يدخل على الفعل، ورد عن العرب إعمالُه؛ لأنه يدخل على الأسماء، وكذلك ورد إهماله، بعد دخول «ما» عليه كما في روايتي البيت التالي:

قالت ألا ليتما هذا الحَمامُ لنا إلى حَمامتِنا أو نصفُه فَقَدِ

حيث رُوِيت «الحمام» بالنصب على البدلية من «هذا» وهو «الأرجح عند النحويين» كما يصرح ابن هشام[1]، فتكون ليت عاملة لأنّ علة العمل، وهي أداء معنى الفعل، وهو التمني هنا، لم يَزُل بدخول «ما» عليها، وبقيت ليتما تؤدي معنى ليت فظلت عاملة. ومن ناحية أخرى دخول «ما» على ليت لم يؤهّل ليتما للدخول على الفعل ولكن الإهمال جاءها حملاً على أخواتها[2]. وعليه فلا ضرورة لما قرره النحاة المتأخرون أيضاً من تعليل شكلي لإهمال إنّ وأخواتها بعد دخول «ما» عليها، من أن سبب إلغاء العمل هو زوال اختصاصها بالجملة الاسمية، وهو ما يعبّر عنه الأشموني بقوله: «لأنها (أي ما) تزيل اختصاصها (أي الحروف الناسخة)

---

(١) للنابغة، من شواهد سيبويه ١٣٧/٢٠. وقد سجل رواية رؤبة بن العجاج وهي برفع الحمام إلغاء لعمل ليت التي دخلت عليها ما، وانظر كذلك شرح المفصل: ٥٨/٨، والمغني: ٦٦/١، ٣١٦/١، ٣٤١/١.

(٢) المغني: ٣٤١/١.





بالأسماء وتهيئها للدخول على الفعل، فوجب إهمالها لذلك[١]. لأن العربيَّ بحِسِّهِ اللغوي قد يدرك، بعد دخول «ما» على إنّ وأخواتها، أنه قد حصل تغير في معانيها التي أشبهت بها الأفعال التي من أجلها عملت عملها. وقد يدرك كذلك أنها أصبحت مع «ما» كلمات مستقلة مختلفة عنها دون «ما». وأما أنْ يدرك دخولها على جملة اسمية أو فعلية فيُهْمِل أو يُعْمِل فهو أمر مستبعَد في نظري؛ وعليه فالتفسير الشكلي الذي ذكره النحاة فيه نظر.

**ب ـ زيادة «ما» بعد حروف الجر:**

**١ـ زيادة «ما» بعد «رُبّ»**: وهي على رأي الجمهور حرف جر معناه تقليل الشيء الواقع عليه، شبيه بالزائد لأنه لا يتعلق بشيء ولا يَجُرُّ إلا النكرة[٢]، ولا يأتي بعدها إلاّ الأسماء الظاهرة نحو قوله ﷺ : «يا رُبَّ كاسيةٍ في الدنيا عاريةٌ يومَ القيامة»، وقول الشاعر (عمرو الجنبي):

ألا رُبَّ مولودٍ، وليس له أب ... وذي وَلَدٍ لم يَلْدَهُ أَبَوانِ

وقول الشاعر (ثابت قطنة):

إِنْ يقتلوك فإنّ قتلَكَ لم يَكُنْ ... عاراً عليك ورُبَّ قَتْلٍ عارُ

حيث جَرّت «رُبَّ» في البيتين السابقين وفي الحديث الشريف قبلهما، نكرات وهي: كاسية، ومولود، وقتل.

(١) شرح الأشموني على الألفية: ١/٥٦٩.

(٢) انظر: الكتاب: ١/٤٢٧، ٢/٥٤-٥٦.

ولما دخلت عليها «ما» جعلوا «رُبَّ» مع «ما» بمنزلة كلمة واحدة وهيؤوها ليذكرَ بعدَها الفعل؛ لأنهم لم يكنْ لهم سبيل إلى «رُبَّ يقول»، ولا إلى «قَلَّ يقول»، فألحقوهما (أي قَلَّ ورُبَّ) وأخلصوهما للفعل[١]، أي جاز أن تدخل قلّ مع «ما»، ورُبَّ مع «ما» على الفعل كقولنا: قلّما يدوم وصال، و﴿ربما يَوَدّ الذين كفروا﴾[٢]، وكقول أمية بن أبي الصلت:

ربّما تجزَعُ النفوسُ من الأمـ ـر له فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقال

دخلت «رُبَّ» مع «ما» على الفعل «يجزع» والفعل «يود» قبله فكان أمراً طَبَعياً ألاّ تجُر، لأنّ الفعل لا يُجَر؛ أي خالفت الأصل في العمل وهو دخولها على الأسماء؛ لأن «ربما» أصبحت كلمة مستقلة عن «رُبّ»، وأصبح لها استعمالها المختلف عن «رُبّ» ولم تَعُدْ مؤهّلة للجر بدخولها على الفعل، وأصبحت مثل «إنما» كما يقرر ابن يعيش حين يقول: «فإذا دخلت عليها (أي على رُبّ) «ما» كفتها عن العمل كما تُكَفُّ «إنَّ» في قولك «إنما» ثم يذكر بعدها الفعل والجملة من المبتدأ والخبر نحو قولك: إنما ذَهَب زيد، وإنما زَيْدٌ ذاهب، فكذلك «رُبَّ» إذا كُفّت بـ «ما» عن العمل صارت كحرف الابتداء يقع بعدها الجملة من الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر»[٣]، كقول الشاعر أبي دواد الإيادي:

(١) الكتاب: ٣/١١٥ ويؤيده في ذلك المبرد في المقتضب ٢/٥٥.

(٢) سورة الحجر: ٢.

(٣) شرح المفصل: ٨/٣٠.

رُبّما الجاملُ المؤبَّلُ فيهم وعناجيجُ بينهنّ المِهارُ(١)

ففي الشاهد السابق دخلت «ربما» على «الجامل» ولم تجرها. وهكذا، كما قاس النحاة «إنما» على الفعل المُلْغَى، قاسوا «رُبّما» على «إنما»، وسيأتينا، فيما بعد، أن الخليل سيقيس «كما» على «قلّما، وربما»، وكأنهم يدورون في فلك قياس الأنماط الذي لا يعتمد على التعليل، وهو قياس غير شامل أو مُحْكَم؛ بدليل أن النحاة يوردون الخروج على النمط المقيس عليه ولا يرمونه بالشذوذ، كقول عدي الغساني:

بما ضربةٍ بسيفٍ صقيلٍ بين بُصرى وطعنةٍ نجلاء

فقد جَرّ ضربة برُبَّ مع اقترانها بما، بل إن النحاة يقعّدون لهذا الشذوذ، كقول صاحب الألفية عن زيادة «ما» بعد رُبَّ والكاف:

زِيدَ بَعْدَ رُبَّ والكاف فَكَفَ قد تليهما وجَرّ لم يُكَف

أي وقد تلي «ما»، «رب» والكاف ولا تكفهما عن العمل.

**٢ـ زيادة «ما» بعد الكاف الجارة:** وبيت الألفية الآنف الذكر واضح في حديثه عن كفّ الكاف عن العمل بـ «ما» على الأغلب، وقد علّل لذلك سيبويه بقوله: «وسألت الخليل عن قول العرب: انتظرني كما آتيك وارقبني كما أُلحقُك، فزعم أن «ما» والكاف جعلتا بمنزلة حرف

(١) الجامل: القطيع من الإبل، المؤبل: الإبل الكثيرة، العناجيج: جياد الخيل، المِهار: جمع مهر.

واحد، وصُيِّرتْ للفعل كما صُيِّرتْ للفعل ربما..»[١]، وهكذا قاس الخليل نمطاً على نمط، قاس «كما» على «ربما»، أي صارت «كما» كلمة واحدة غير عاملة كما أنّ «ربما» غير عاملة، كما في قول الشاعر نهشل ابن حري:

أخٌ ماجدٌ لم يَخْزُني يومَ مَشْهَدٍ كما سيفُ عَمْروٍ لم تَخُنْهُ مضارِبُه

وقول زياد الأعجم:

وأعْلَمُ أنني وأبا حُمَيْدٍ كما النشوانُ والرجلُ الحليمُ

فكلمتا «سيف والنشوان» لم تعملْ فيهما الكاف بعد دخول «ما» عليها، وكأنّ «كما» أصبحت كلمة واحدة أو «بمنزلة حرف واحد» كما ذكر سيبويه، فاختلفت عن الكاف في وظيفتها النحوية.

**٣- زيادة «ما» بعد الباء:** فقد ورد في المغني[٢]، نقلاً عن ابن مالك كفُّ الباء عن الجَرِّ بعد دخول «ما» عليها كما في قول الشاعر مطيع بن إياس:

فلئن صِرْتَ لا تُحِيرُ جواباً لبما قد تُرى وأنت خطيبُ

ويعلّل ذلك بـ «أن» «ما» الكافة أحدثت مع الباء معنى التقليل[٣]، وهو معنى جديد للباء لم يذكره ابن هشام مع معانيها التي بلغت أربعةَ

(١) الكتاب: ١/١١٦، وانظر المغني: ١/١٩٢-١٩٤.

(٢) ١/٣٤٣-٣٤٤.

(٣) المرجع السابق.

عشرَ معنى في كتابه المغني[١]، وهو تعليل معنوي معقول لإلغاء عمل الباء بعد دخول ما عليها. عدا ما يمكن أن نضيفه بأن «بما» دخلت على «قد» وهي حرف لا يعمل فيه حرف أو غيره؛ فلا يظهر أثر لأيِّ عمل. ومما يقوّي وجهة نظر التعليل المعنوي من ناحية، وأنها دخلت على حرف فلا عمل لها فيه، أنها في قوله تعالى: ﴿فبما رحمةٍ من الله لِنْتَ لهم﴾[٢]، لم يُلْغَ عملها لإفادتها معنى من معانيها الأصلية وهو السببية، كما أنها دخلت على اسم فعملت فيه مع وجود «ما».

### ج ـ زيادة «ما» بعد الأفعال: قلّ، وكثُر وطالَ وشدَّ:

وهي كغيرها من الأفعال تحتاج إلى فاعل، أي يأتي بعدها أسماء تكون فواعل لها، ولكن العرب أدخلتها على الأفعال فألحقوا بها «ما» حيث يقول سيبويه في باب الحروف التي لا يليها بعدها إلاّ الفعل[٣].

«ومن تلك الحروف: رُبّما وقلَّما وأشباههما، جعلوا «رُبَّ» مع «ما» بمنزلة كلمة واحدة، وهيؤوها ليذكر بعدها الفعل، لأنهم لم يكن لهم سبيل إلى «رُبّ يقول» ولا إلى «قَلّ يقول» فألحقوهما «ما» وأخلصوهما للفعل».

ويقصد سيبويه بالحروف هنا الألفاظ وليس المعنى الاصطلاحي للحرف، وهكذا دخلت «ما» على «قَلّ» فكفّتها عن العمل فلم تأخذ

(١) انظر فيه: ١/ص١٠٦- ص١١٩.

(٢) آل عمران - ١٩٥.

(٣) الكتاب: ٣/١١٤-١١٥.

فاعلاً كما كُفَّتْ «رُبَّ» بدخول «ما» عليها. وهكذا قاسوا نمط «قلّما» على نمط «ربّما» واكتسبت قلّما ما اكتسبته «ربما» من أنها أصبحت كلمة واحدة مستقلة غير عاملة، لأنها تدخل على الفعل الذي لا عمل لها فيه.

وقد كان ابن يعيش أكثر وضوحاً وكأنه يشرح مقولة سيبويه الآنفة حين قال[1]: «وأما دخولها (يقصد ما) على الفعل فإنها تدخل عليه فتجعله يلي ما لم يكن يليه قبل، ألا ترى أنها تُدْخِلُ الفعل على الفعل نحو: قلّما سرت وقلّما تقوم، ولم يكن الفعل قبل دخولها يلي الفعل، فقَلَّ فعلٌ كان حقّه أن يليه الاسم؛ لأنه فعل، فلما دخلت عليه «ما» كفته عن اقتضائه الفاعل وألحقته بالحروف وهيأته للدخول على الفعل كما تهيئ رُبَّ للدخول على الفعل وأخلصوها له». وهكذا يفسر ابن يعيش مقولة سيبويه السابقة حيث تلحق هذه الأفعال (قلّ وكَثُر وطال) بالحروف بعد كفّها عن أخذ فاعليها بدخول «ما» عليها.

وابن هشام في المغني يتابع سيبويه فيشبّههن برب بعد دخول «ما» عليهن ولا يدخلن بعدها إلاّ على الجملة الفعلية حيث يقول[2]: «ما الكافة عن عمل الرفع، ولا تتصل إلاّ بثلاثة أفعال: قلّ وكَثُر وطالَ، وعلة ذلك شبههن برب، ولا يدخلن حينئذ إلاّ على جملة فعلية صُرِّح بفعلها».

وأما الأزهريّ فيعلل دخولها على الجمل الفعلية لشبهها بعد دخول

(١) شرح المفصل: ١٣٢/٨.

(٢) المغني: ٣٣٩/١.

«ما» عليها بحروف النفي حيث يقول[1]: «الفعلُ المكفوفُ عن طلب الفاعل لا يدخل إلاّ على الجمل الفعلية، لأنه أجري مجرى حرف النفي فقولك: قلّما تقول بمعنى ما تقول، قاله ابن مالك في شرح التسهيل».

وهكذا يتفق الجميع على شبَهِها بالحروف بعد كفِّها عن العمل بدخول «ما»، وعلى أنها لا تدخل إلاّ على جملة فعلية، ويستشهدون لذلك بقول الشاعر: (مجهول).

قلّما يبرَحُ اللبيبُ إلى ما يورِثُ المجدَ داعياً أو مجيباً

وإذا تلاها اسم فيقدّرون له فعلاً يفسره المذكور كما في قول المرار الفقعسي:

صَدَدْتِ فأَطْوَلْتِ الصدودَ، وقلما وِصالٌ على طولِ الصدودِ يدومُ

أي إنهم، في هذا الموضع، يعكسون الأمر فيشبّهون الأفعال بالحروف في إلغاء العمل، مع أن الأصل في العمل أن يُشَبَّه الحرف بالفعل؛ وهذا دليل يكاد يقطع بأن الأنماط كانت محل نَظَرِهم ولم يحكمهم القياسُ المنطقيّ في مثل هذه المسائل.

ويبدو أن هذه الأفعال، بناء على ما تقدم، أشبهت الحروفَ فقط في دخولها على الجمل الفعلية وتبقى على فعليّتها ولا تحتاج إلى فاعل لذلك نجد الأزهريّ يتساءل عن فاعل قلّما، ويدلّل على أنه لا فاعل له كالفعل

---

(١) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: ١٥٤-١٥٥، وانظر كذلك: شرح التسهيل: ٣/١٧٢-١٧٤.

المؤكّد إذ يقول[١]: «فإن قلت: أين فاعل قلّما؟ قلت: لا فاعل له. فإنْ قلت: الفعل لابد له من فاعل. قلت: أقول بموجبه ولكن في غير الفعل المكفوف. فإن قلت: هل لذلك نظير؟ قلت: نعم، الفعل المؤكد كقوله: أتاك، أتاك اللاحقون فاللاحقون[٢]، فاعل للأول، ولا فاعل للثاني». فأتاك الثانية لمجرد التقوية والتوكيد وليس من قبيل التنازع. ويزيد الصَّيمريّ على الأفعال السابقة فِعْلَي: نِعْمَ وبِئْسَ في إلغاء عملهما إذا زِيدَتْ بعدهما «ما» إذ يقول[٣]: «فإذا أدخلت «ما» على نِعْمَ وبِئْسَ بطل عملُهما وجاز أن يليهما ما لا يليهما قبل دخول «ما» تقول: نِعْمَ ما أنت وبِئْسَ ما صنعتن قال الله عز وجل: ﴿بئسما اشتروا به أنفسهم﴾[٤]، ولم يَجُزْ قبل أن تدخل «ما» أن تقول: نِعْمَ أنت ولا بِئْس صنعت» ويؤيد مثل هذا الأمر، أي أن تأتي «ما» كافة مع «نِعْم» ما ذَكَرَه الأزهريُّ من أنه في «ما» بعد «نِعْم» التي تليها جملة فعلية أربعة أقوال أحدها: أنها كافة وزاد بقوله[٥]: «وأما القائل بأنها كافة (يقصد ما) فقال إن «ما» كفّت «نعْم» عن العمل، كما كُفّتْ قَلَّ وطالَ عنه فصارت تدخل على الجملة الفعلية» وهكذا يتم قياس

---

(١) موصل الطلاب: ١٥٥، التصريح بمضمون التوضيح: ٣١٨/١.

(٢) يقصد بيت الشعر:

فأين إلى أين النجاة ببغلتي       أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس

(٣) التبصرة والتذكرة: ٢٧٩/١.

(٤) البقرة – ٩٠.

(٥) التصريح على التوضيح: ٩٦/٢.

نمط فعلي (نِعْمَ ما) على نمط فعلي «قَلَّما» بعدما تم قياس نمط فعلي «قَلَّما» على نمط حرفي أقصد «ربما» الذي قيس بدوره على نمط حرفي وهو إنما. وهكذا تدرّج قياس الأنماط الشكلي والغاية هي الوصول إلى علة إلغاء العمل النحوي للأدوات أو الأفعال المذكورة.

**د ـ كفُّ بعض الظروف عن الإضافة بزيادة «ما» بعدها:**

**حيثُ**: وهي ظرف مكان مبنيٌّ على الضم، ملازمٌ للإضافة إلى الجملة، فعليةً، وهو الأكثر، أو اسميةً نحو قول الشاعر زهير بن أبي سلمى:

فشد ولم يفزع بيوتاً كثيرةً　　لدى حيثُ أَلْقَتْ رحلَها أمُّ قَشْعَم

وقد ورد في المغني[1]: «وإذا اتصلت بها «ما» الكافة ضمنت معنى الشرط وجزمت فعلين» كقول الشاعر (مجهول):

حيثما تستقمْ يقدرْ لك اللـ　　ـهُ نجاحاً في غابرِ الأزمانِ

ويعلل المبرد الأمر تعليلاً شكلياً، بناء على قياس الأنماط بتشبيهها بـ «إذ» إذا اتصلت بها «ما» بقوله[2]: «حيثُ اسم من أسماء المكان.. فلما وصلتها بـ «ما» امتنعت عن الإضافة فصارت كـ «إذْ» إذا وصلتها بـ «ما»».

**إذ**: وهي مبنية على السكون في محل نصب على الظرفية وتلزم

(١) ١/١٤١.

(٢) المقتضب: ٢/٥٤.

الإضافة إلى الجمل. وقد تحذف الجملة ويعوّض عنها بتنوين إذْ، وهو تنوين التعويض كما في قوله تعالى: ﴿وأنتم حينئذٍ تنظرون[١]﴾. وقد تتغير وظيفتها اللغوية من الظرفية إلى الحرفية؛ وذلك حين تُضَمّ إليها «ما» فتكفها عن الإضافة فتنتقل معها من الظرفية إلى كونها أداة شرط تجزم الفعل المضارع، وقد قرر ذلك سيبويه وشبّه إذ ما بأنما، وهو من قياس الأنماط الشكلي، بقوله عنها وعن حيثُ[٢]: «ولا يكون الجزاءُ في «حيثُ» ولا في «إذ» حتى يُضَمّ إلى كل واحد منهما «ما» فتصير «إذ» مع «ما» بمنزلة «إنّما» و«كأنما»... وكل واحد منهما مع «ما» بمنزلة حرف واحد» أي بمنزلة كلمة واحدة. ويستشهد سيبويه لإذما الشرطية بقول عباس بن مرداس:

إذ ما أتيتَ على الرسولِ فَقُلْ له حقاً عليك إذا اطمأنَّ المجلسُ
ياخَيْرَ من رَكِبَ المطيَّ ومن مشى فوقَ الترابِ إذا تُعَدُّ الأنْفُسُ

وكذلك قول عبد الله السلولي:

إذ ما تَرَيْني اليوم مُزْجي ظعينتي أُصَعِّدُ سيراً في البلاد وأُفْرِعُ
فإنّي من قومٍ سواكم وإنما رجالي فَهُمْ بالحجاز وأشْجَعُ

---

(١) الواقعة - ٨٤.

(٢) الكتاب: ٣/٥٦-٥٧ وانظر كذلك المقتضب: ٢/٤٧، وشرح الرضي على الكافية ٢/٢٥٣-٢٥٤ وهو يرد على السيرافي في إنكاره على سيبويه أن تكون «إذما» شرطية بقوله: «ما علمت أحداً من النحاة ذكر إذما غير سيبويه».

وإذ ما في الشاهد الأول شرطه «أتيت» وجوابه جملة الطلب «قُلْ له» المقترنة بفاء الجزاء، وأمَّا في الشاهد الثاني فتريني هي فعل الشرط، وجوابه الجملة الاسمية المقترنة بالفاء وهي فإني من قوم سواكم.

وهكذا يقيس سيبويه نمطاً اسمياً (إذْ وحيثُ) على نمط حرفَيْ (إنّ وكأنَّ). وهو تعليل شكلي بحت لإلغاء عمل هذين الاسمين، أقصد إذ وحيث، بعد زيادة «ما»، بغض النظر عن وظائفها أو معانيها وتعليل ابن يعيش أكثر وضوحاً في كفِّ حيثُ وإِذْ عن الإضافة، وتحوّلهما إلى الشرط بعد دخول «ما» عليهما حيث يقول[1]: «إنّ حيث وإذ، إذا كانا مضافين إلى ما بعدهما من الجمل لم تَجُز المجازاة بهما إلاّ بعد دخول «ما» عليهما نحو قولك: حيثما تجلسْ أجلسْ، وذلك من قبل أن «حيث» اسم وقد كان يضاف إلى ما بعده كما يضاف «بعد» إلى ما بعده فلما أُرِيدت المجازاةُ بهما (أي بحيثُ وإذ) أُزِيلَت الإضافةُ عنهما بأَنْ كُفَّت عنهما بما، فعملا حينئذٍ في الفعل الواقع بعدهما الجزم، والدليل على أنها كافة هنا وليست المؤكدة، لزومُها في الجزاء كما لزمت في الاسم لما صرف ما بعدها إلى الابتداء». وهكذا فإنّ «ما» بعد حيثُ وإذْ تؤدي وظيفتين: أولاهما: كفّ حيثُ وإذْ عن الإضافة. وثانيهما: اكتسابهما معنى الشرطية باتحادهما مع «ما» وكأنهما كلمة واحدة فيجزم الفعل بعدهما؛ بحيث لا يصح أن يكون جملة في موضع جر، إذ لا يصلح لهذا الموضع إلا المضارع المرفوع لأنه سيحل محل اسم مفرد مجرور بالإضافة «فلو

(١) شرح المفصل: ١٣٢/٨.

جُوزِي بحيثُ ولم ينضمّ إليها «ما» لم يَجُز، لأنك إذا جازيت بها جزمت وهذا موضع لا يكون الفعل إلاّ مرتفعاً لوقوعه موقع اسم»[١].

وفي تقديري أن التعليل المعقول هو أن العربيّ حين استعمل إذ ما شرطية لم يَدُرْ بخلده أنها إذ الظرفية التي زِيدت عليها ما، ومما يقوّي ذلك أن سيبويه قد قال عن إذ وما إنهما بمنزلة حرف واحد أي قصد أنهما معاً كلمة مستقلة عن إذ الظرفية وتؤدي بالتالي وظيفة مستقلة ومختلفة إذ تصبح حرف شرط؛ لذلك تصنّف إذ ما مع أدوات الشرط ولا تحتاج للإضافة. وأما إذْ فتُصنّف مع الظروف وتحتاج إلى الإضافة.

كذلك يمكننا أن نقول: إن الشرط الذي أصبحت تؤديه إذ ما، بزيادة «ما» على إذ، وهو الأمر الذي افترضه النحاة شكلاً، هو معنى طارئ عليها سببه دخول ما؛ وبناءً عليه يمكننا أن نقرر أنّ العلة الحقيقية لهذا التحوّل في الوظيفة النحوية هي علة معنوية، وإن كانت في ظاهرها شكلية أي زيادة ما. وكذلك الأمر مع حيثُ وحيثُما.

وهكذا يدور القياس النمطي الشكلي في حلقة مُفْرَغة أو تسلسلٍ دَوْري يبدأ بقياس نمط حرفي على نمط فعلي، يمكن إلغاء عمله بقياس إنما وما شابهها على الفعل المُلْغَى نحو: أرى وأشهد (عند الخليل وسيبويه والمبرد وابن السراج)، ثم قاسوا نمطاً حرفياً (ربّما) على نمط حرفيٍّ وهو (إنما) (عند ابن يعيش). وقاس الخليل «كما» على «ربما» وقاسوا أيضاً «قلّما» على «ربما»، أي عقدوا مشابهة شكلية بقياسهم

(١) المرجع السابق: ٨/١٣٤.

النمط الفعلي (قَلّما) على النمط الحرفي «ربما» (عند سيبويه وابن يعيش وابن هشام بل إن ابن مالك والأزهري يقيسان، كما مر، قلّما على ما النافية فقد ورد معنا «قَلّما تقول بمعنى ما تقول» ثم انتهى المطاف بالأزهري أن يقيس نمطاً فعلياً وهو «نِعْمَ ما» على نمط فعلي هو «قَلّما». وقاس سيبويه كذلك النمط الاسمي (إذ وحيثُ مع ما) على النمط الحرفي (إنما وكأنما): والأمر الجامع لكل هذه الأنماط هو دخول «ما» عليها شكلاً، وأنها أصبحت كلمات مستقلة بوظائف نحوية مختلفة عما كانت تؤديه قبل دخول «ما» عليها؛ أي كفّتها «ما» عن العمل دون الوقوف على الأسباب أو التعليلات المعنوية التي قد تترتب على دخول «ما»؛ فتلغي العمل مما ذكرناه في مكانه.

**هـ - جواز كفِّ «كي» عن النصب بزيادة «ما» بعدها:** وذلك في مثل قول الشاعر عبد الأعلى بن عبد الله، أو قيس بن الخطيم:

إذا أنت لم تنفعْ فَضُرّ، فإنما ... يُرَجّى الفتى كيما يضرُّ وينفَعُ

إذ يذكر ابن هشام[١]: «وقيل ما كافة» بدليل رفع الفعلين «يضرّ وينفع» بعدها؛ أي إنها بعد دخول «ما» عليها لم تنصبْهما مع أنّ معنى التعليل ظلَّ واضحاً فيها.

وهناك تخريج آخر يجعل ما مصدرية وكي حرف جر، يجر المصدر المؤول من «ما» وما بعدها[٢].

---

(١) المغني: ١/١٩٩.

(٢) المرجع السابق نفسه.

والمصدرية متحقّقة بوجود «كي» المصدرية دون الحاجة إلى «ما» والتقدير: يرجّى الفتى للضرر والنفع؛ وعليه فالمصدر المؤول مجرور بلام مقدرة (لكي)، و«ما» كَفَّت «كي» عن النصب، ولكنها لم تكفها عن المصدرية. وعليه يكون السبب في إلغاء عمل كي، شكلياً، وهو عدم مباشرتها منصوبَها؛ بالفصلِ بينه وبينِها بـ «ما».

**و - زيادة «إنْ» بعد «ما» النافية الداخلة على جملة اسمية:**

حيث الأصل في «ما» النافية الحجازية أن تعمل عمل ليس في مثل قوله تعالى: ﴿ما هذا بشراً﴾[1] ويبطل عملُها بعد دخول إنْ عليها، ويبين سيبويه سبب ذلك بقوله[2]: «وأما «إنْ» مع «ما» في لغة أهل الحجاز، فهي بمنزلة «ما» في قولك: إنّما الثقيلة؛ تجعلها من حروف الابتداء؛ كفَّت «ما» المشبهة بليس عن العمل» كقول الشاعر فروة بن مسيك:

فما إنْ طِبُّنا جُبْنٌ ولكنْ　　منايانا ودَوْلَةُ آخرينا

هكذا شبه سيبويه دور «إنْ» مع «ما» بدور «ما» مع «إنَّ» وهو شَبَه شكلي مَحْض من قبيل القياس البسيط الذي لا تعليل معنوياً فيه. وهو تعليل ليس جديداً على سيبويه، فقد دَرَج كما سبق، على هذا النوع من التشبيه وقد سبقت تسميتُه بقياس الأنماط الذي لا يعتمد على تعليل منطقي ولا يُعَدُّ الخروجُ عليه شذوذاً؛ فنرى للشاهد الواحد منه روايتين نحو قول

(١) سورة يوسف: ٣١.

(٢) الكتاب: ٢٢١/٤، وانظر كذلك: المقتضب ٥١/١، ٣٦٤/٢، والمغني: ٢١/١، وموصل الطلاب: ١١٩.

الشاعر: (مجهول).

بني غدانةَ ما إنْ أنتمُ ذَهَبٌ ولا صريفٌ ولكنْ أنْتُمُ الخَزَفُ(١)

ويرويه «الكوفيون وابن السِّكِّيت بنصب «ذَهَب» على أساس أنّ زيادةَ إنْ لا يُبْطِل عمل «ما»(٢).

**ثانياً: التقديم:**

وهو على أشكال تجري في أساليب العربية منها ما يقوم بدور نحوي وهو الكف عن العمل نحو:

**أ ـ تقديم خبر «ما» النافية المشبهة بليس على اسمها:** لأنّ من شروط عملها ألاّ يتقدم خبرها على اسمها كقول الشاعر: (مجهول):

وما خُذَّلٌ قومي فأَخْضَعَ للعِدا ولكنْ إذا أدعوهُم فهمُ هُمُ

والأصل ما قومي خُذَّلاً، ولكن تَقَدّمَ الخبرُ على الاسم فأُلْغِيَ عملُ «ما».

ويعلل النحاة إلغاء عمل «ما» الحجازية بأنها حرف إذا جاز أن يعمل عمل الأفعال فإنه لا يجوز أن يتصرف تصرفها، وعلى حد قول سيبويه(٣): «لأنها ليست بفعل وإنما جُعِلَتْ بمنزلته فكما لا تتصرف «أنَّ» كالفعل، كذلك لم يَجُزْ فيها كلّ ما يكون في الفعل، ولم تَقْوَ قوته

(١) شرح الأشموني: ٤٤٨/١.

(٢) انظر شرح ابن عقيل: ٣٠٣/١، الهامش، شرح الأشموني: ٤٤٩/١-٤٥٠.

(٣) الكتاب: ٥٩/١.

فكذلك «ما». ونجد تفسيراً أكثر بياناً لمقولة سيبويه هذه عند المبرد[١]: «وأهل الحجاز إذا... قدّموا خبرها عليها (يقصد «ما») ردّوها إلى أصلها فقالوا: ما منطلقٌ زيدٌ، لأنها حرفٌ لا يتصرفُ تصرفَ الأفعال... ألا ترى أنك تقول: إنّ زيداً منطلق، ولو قدَّمتَ الخبر لم تَقُلْ: إنَّ منطلقٌ زيداً لأنك لا تجعل الحروف غير المتصرفة كالأفعال المتصرفة ولو فعلت ذلك لَلَزِمَكَ أن تصرفها في أنفسها وهذا محال... ولو أردت التقديم على قولك: ما زيد منطلقاً، لم يَجُز، كما لا يجوز: إنّ منطلق زيد» أي «إنّ وما» حرفان مشبَّهان بالأفعال فعملا بناء على شروط فإذا اختل شرط منها بطل عملهما لأنهما خرجتا عن مجراهما. لذلك نجد المبرد يخرج بقاعدة عامة في العربية يقرر فيها أن ما كان متصرفاً من العوامل كالأفعال يعمل في المقدَّم والمُؤَخَّر من معمولاته، وأما الحروفُ التي تعمل تشبيهاً لها بالأفعال فلا يجوز أن تأخذ كل ميزات الأفعال التي أشبهتها إذ يقول ما نصه: «كلّ ما كان متصرفاً عَمِل في المقدَّم والمؤخَّر، وإن لم يكن متصرفاً لم يفارق موضعه لأنه مُدْخَل على غيره»[٢]. وهكذا يُلْغَى باتفاق

(١) المقتضب: ٤/١٨٩-١٩٠.

(٢) السابق: ٤/١٩٠ وهذا رأي الجمهور المعمول به، ولم يؤخذ برأي الفراء مثلاً الذي يجيز جوازاً مطلقاً أن تنصب «ما» الخبر تقدم على الاسم أو تأخر عنه معتمداً على بيت الفرزدق الذي يخرجه النحاة بالشذوذ أو الضرورة أو غير ذلك وهو:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلَهم بشر

وحكى الجرمي أن إعمال «ما» مع تقدم خبرها لغة قليلة لبعض العرب، انظر: شرح=



عمل «ما» المشبهة بليس إذا تقدّم خبرُها على اسمها، إذا كان الخبرُ غيرَ ظرف أو جار ومجرور.

أما إذا كان خبرُ «ما» المتقدِّمُ شِبْهَ جملة، ظرفاً أو جاراً ومجروراً فلم يتفق النحاة على إعمالها ويظهر ذلك من خلال ما يذكره الرضي في شرح الكافية[1]، ولكن الأشموني ينقل في شرحه على الألفية أن ابن عصفور يجيز عمل «ما» مع تقدم خبرها شبه الجملة بحجة التوسع فيهما أكثر من غيرهما، وقياساً على إنّ وأخواتها: «وقال ابن عصفور لا يبطل عملُها إذا كان الخبرُ المتقدِّم ظرفاً أو جاراً ومجروراً لكثرة التوسع فيه كما تعمل إنَّ وأخواتها». وذلك حين يتقدم خبر إنَّ وأخواتها شبهُ الجملة على اسمِها فإنها تبقى عاملة، فتبقى «ما» عاملة قياساً على ذلك، في مثل قولنا: ما في الدار زيدٌ، ما عندك عمروٌ. ومع أنني مع مثل هذا التوسع بجواز تقديم خبر «ما» إذا كان شبهَ جملة لأن شرط إعمالها وهو النفي ما زال باقياً؛

فإنّ قياس هذا الأمر على جواز تقدم خبر إنَّ وأخواتها إذا كان شبه جملة، ففيه نظر؛ لأن ما في عملها تُشبَّه بليس فقط وبشروط؛ أي بفعل واحد وهو ناقص. بينما إن وأخواتها مشبهة بالأفعال على الإطلاق، أي لها معنى الفعل؛ وبناء عليه تؤدي وظيفته شكلاً دون شروط. وهكذا إذا تأملنا

---

=الأشموني ٤٥٣/١ (الهامش)، انظر: شرح الأشموني: ٣٨٣/١، ٣٨٤، ٤٥٣، شرح ابن عقيل: ٣٠٤/١- الهامش.

(١) وشرح الأشموني: ٤٥٤/١ (الهامش).

المسألة سنرى أنها تبدأ بالقياس المنطقي المبنى على أسس وأركان في عمل إن وأخواتها عمل الفعل، وإعمال «ما» عمل «ليس» بشروط، وتنتهي بقياس الأنماط؛ أي تشبيه «ما» بإن وأخواتها، فإن وأخواتها أكثر أصالة في عملها وأكثر خصوصية واستقلالاً عن الأفعال، بينما ما في أحد استعمالاتها، تشبه فعلاً ناسخاً من النواسخ غير متصرف وهو «ليس» وقد شكك النحاة في فعليّته لأنه»[1]، غير متصرف في نفسه فينبغي أن لا يتصرف عمله... وأنّ من النحاة من يغلّب عليه الحرفية، كذلك «ليس من شرط القياس أن يكون المقيس مساوياً للمقيس عليه في جميع أحكامه»[2]، وإذا جاز تقديم خبر ليس على اسمها فإنه ليس بالضرورة أن يجوز تقديم خبر «ما» على اسمها. ثم إن قياس «ما» على إن وأخواتها ينقصه أن عملهما مختلف، وإن «ما» غير مختصة، بينما إن وأخواتها حروف مختصة، وليست مشبهة بليس في عملها حتى نقيس عليها «ما». نخلص من هذا إلى أن تشبيه ما بإن وأخواتها ببقاء عملهما، مع تقدم خبرهما شبه الجملة بحجة التوسع، الذي ينكره النحاة على الفروع في العمل، هو من قبيل قياس الأنماط الشكلي.

**ب ـ تقديم معمول خبر «ما» إذا لم يكن ظرفاً أو جاراً ومجروراً:**

وقد أشار صاحب الألفية ابن مالك إلى ذلك بقوله:

وسبقَ حرف جرٍّ او ظرف كـ «ما» بي أنت معنيّاً أجاز العُلَمَا

(١) الإنصاف: ١٦١/١.

(٢) السابق: ١٦٤/١.

أي يجوّز النحاة عمل «ما» إذا تقدم معمول خبرها؛ إذا كان هذا المعمول شبهَ جملة (ظرفاً أو جاراً ومجروراً) فيصح أن يقال: ما بي أنت معنياً، وما عندك زيدٌ قائماً. ولا يجيزون مثل: ما طعامَكَ زيدٌ آكِلٌ ومنه قول الشاعر: (مزاحم العقيلي):

وقالوا: تعرَّفْها المنازلَ من مِنىً ... وما كلَّ مَنْ وافى مِنىً أنا عارفُ

وهو رأي البصريين، وأما الكوفيون وابن كَيْسان فقد أجازوا بقاء النصب في خبر ما، مع تقدُّم معمول الخبر ظرفاً كان أم غيرَ ظرف؛ قياساً على لن ولم ولا لاشتراك «ما» معهن في النفي، فكما يجوز تقديم معمول الفعل المنفي بواحد من هذه الأحرف، عليه في نحو: عليّاً لم يضربْ محمدٌ، والدرسَ لن يفهمَ خالدٌ، وبكراً لا يعرف إبراهيم، فكذلك يجوز عند الأولين أن نقولَ: الدرسَ ما خالدٌ فاهماً بنصب الدرس على أنه مفعول لفاهم، وإذا جاز أن يتقدم على «ما» فإنه أحرى أن يجوز مع تأخره عنها[1].

ويبدو أن البصريين قد اعتمدوا على ما ذكره سيبويه من أنه[2]، «لايجوز أن تقول ما زيداً عبدُ الله ضارباً، وما زيداً أنا قاتلاً؛ لأنه لا يستقيم، كما لم يستقمْ في كان وليس، أن تقدم ما يعمل فيه الآخر».

وتعليل سيبويه يعتمد على قياس شكلي؛ حيث قاس نمطاً حرفياً (ما) على نمط فعلي (كان وليس)، فما دام تقديم معمول خبريْ كان وليس

(١) شرح الأشموني: ٤٥٦/١ - الهامش من تعليقات المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد.

(٢) الكتاب: ٧١/١.

على اسمهما غير جائز، فلا يجوز كذلك هذا الأمر مع «ما»؛ فيبطل عملُها إذا تقدم معمول خبرها على اسمها؛ إذا كان هذا المعمول غيرَ ظرف.

كذلك من أجاز من الكوفيين ومَنْ وافقهم اعتمد على علة معنوية، وهي مجرد اتفاق «ما» مع «لن ولم ولا» في النفي؛ أي قاس «ما» على هذه الحروف لهذه العلة. وهو قياس غير مكتمل الأركان؛ لأن «ما» إذا صح أنها نافية، فإنها تختلف عن النافيات السابقات في أنها تدخل على الجملة الاسمية فترفع وتنصب. وهي غير مختصة كذلك، ويجوز فيها أن تكون نافية عاملة ونافية غير عاملة، بينما الحروف المشبه بها تعمل في الأفعال بين نصب وجزم، وهي مختصة ونافية، ويبقى عملها في الفعل الذي يليها ولا يتقدم عليها أبداً. ثم إن «ما» لا تعمل بالأصالة، وإنما لأنها مشبهة بليس، بينما تلك الحروف تعمل بالأصالة وما يعمل بالأصالة قد يتقدم عليه معمولُ معمولِه، وهو المفعول به، ولا يفسد المعنى؛ لأن العلاقة بين الفعل ومعموله تبقى قائمة لجواز تقدم المفعول على الفعل والفاعل، سواء أكان الفعل منفياً أم غير منفي. ومن ناحية أخرى فإن النحاة لم يقرروا بالإجماع تقدم خبر ليس عليها وقد منع ذلك الكوفيون والمبرد والزجاج وابن السراج وأكثر المتأخرين ومنهم ابن مالك»[1]. وترتب عليه كذلك الخلاف في تقديم معمول خبر ليس عليها بناء على القاعدة التي

(١) شرح ابن عقيل: ١/٢٧٧-٢٧٨.

تقول: «لا يتقدم المعمول إلاّ حيث يتقدم العامل»[١]، وبما أن «ما» تعمل مشبهة بليس فما لا يجوز في الأصل لا يجوز في الفرع المشبه به، وهو ما يقتضيه القياس المنطقي. ثم لا أدري كيف يجوّز الكوفيون تقديم معمول خبر «ما» المشبهة بليس عليها ويمنعون تقدم خبر ليس عليها وهي الأصل؟ لحجة عدم التصرف حيث الأفعال غير المتصرفة لا يجوز تقديم معمولها عليها. وهل «ما» النافية أكثر تصرفاً من «ليس»؟! وهي التي حرمها الكوفيون أنفسهم من أن تكون ناصبة للخبر، وأن المنصوب بعدها إنما نُصِب بحذف حرف الخفض؛ ولم تقوَ في نظرهم على عمل النصب؛ لأنها حرف غير مختص، ولأن «ليس» فعل و«ما» حرف، والحرف أضعف من الفعل[٢]. أي إن الكوفيين يعطون «ما» القدرة على التصرف من ناحية؛ إذا أرادوا تقديم معمول خبرها؛ تشبيهاً لها بالنافيات، ويحجبون عنها هذه القدرة؛ أي يمنعونها من التشبه بليس، فلا تقوى على نصب الخبر، مع أن ليس نافية أيضاً، وأن التشبه بالأصل في العمل، وهو الفعل، أَوْلى من التشبه بالفرع، وهو الحرف؛ أي تشبيه «ما» الفعل ليس أَوْلى من تشبيهها في العمل على النفي وكل ذلك يثبت تناقضات النحاة ولا تقوى أحياناً أدلتهم على الثبات.

**ج ـ جواز إهمال «كي» بالفصل بينها وبين معمولها:**

فقد جوز الكسائي الفصل بمعمول الفعل الذي دخلت عليه

(١) السابق نفسه.

(٢) انظر: الإنصاف: ١/١٦٥ وما بعدها.

وبالقسم وبالشرط فيبطل عملها[١]، فتقول: أزورك كي والله تزورُني، وأكرمك كي غلامي تكرمُ، وأزورك كي أن تكافئَ أكرمُك. وهكذا تقدم على معمولها ما يفصلها عنه فجُوِّز إلغاؤُها، مع أن هذا الفصل «لا يجوز عند البصريين وبعض الكوفيين».

وهكذا لم تباشر «كي» معمولَها فأُلْغِيَ عملُها فيه، وواضح أن السبب هنا شكلي. والمعنى الذي تؤديه كي، ظل قائماً مع إهمالها.

**د ـ جواز إهمال «لن» إذا فُصِل بينها وبين معمولها بالشرط:** فقد ذكر السيوطي «واختار الكسائي الفصل بالقَسَم بين لن ومعمولها ومعمول الفعل، ووافقه الفرّاء على القَسَم وزاد جواز الفصل بأظن.. والشرط نحو: لن إن تزرني أزورَك بالنصب وجوز الإلغاء (أي أزورُك) والجزم جواباً»[٢]، أي أجاز الفراء في «أزورك» النصب على الإعمال مع الفصل، وجوز الجزم على إلغاء عمل لن؛ فتكون جواب شرط لأداة الشرط، وجوّز الرفع على إهمال لن عند الفصل. والتكلف واضح في الأمثلة فهي ليست شواهد وإنما أمثلة مفترضة من النحاة. وانقسم النحاة كذلك بين مؤيد ومعارض، إعمالاً وإهمالاً. وما يمكن الخروج به هو أن الإلغاء قد تم لسبب شكلي وهو الفصل بين العامل والمعمول؛ أي لم يباشر العامل معموله فأُلْغِيَ عَمَلُ العامل.

**هـ ـ أن يتقدم على معمول «إذن» ما يفصلها عنه:** إذ اشترط

(١) الهمع: ٢/٥، وانظر كذلك حاشية العليمي على التصريح: ٢/٢٣١-٢٣٢.

(٢) الهمع: ٢/٤.

النحاة لعمل إذن ثلاثة شروط أحدها[1] ألا يفصلَ بينها وبين معمولها، وبعبارة أخرى ألا يتقدم على معمولها ما يفصلها عنه فإذا لم يلِها معمولها مباشرة فإنها تُهْمَل؛ إلاّ إذا كان المتقدمُ أو الفاصلُ قسماً أو لا النافية؛ فإنّ تقدُّمهما يُغْتَفَر كما يصرح السيوطي[2]، أي تبقى عاملة مع تقدُّمهما على معمولها، وتُهْمَل، أي يُرفَع ما بعدها، إذا كانت جواباً على مثل قول: أزورك؛ إذن يا عبد الله أكرمك، لأنه فصل بين «إذن» ومعمولها «أكرمك»، أي تقدم على المعمول ما فصل بينها وبينه وهذا الأمر محل خلاف بين النحاة، انظره في الهامش، وأميل إلى ما ذكره الأزهري في تعليل الإهمال «لضعفها مع الفصل عن العمل فيما بعدها»[3]، أي إنها لا تقوى على العمل إلاّ إذا باشرت معمولَها وتضعف عن العمل فيه إذا فُصِلَت عنه، وهو أمر شكلي حيث حصل الإهمال بسبب الفصل، خاصة أنها بقيت (أي إذن) على معنى الجوابية مع إلغاء عملها.

أما تقدُّم معمولِ الفعل على إذن فإنه يبطل عملها عند الفراء؛ فقد

---

(١) والشرطان الآخران: تصدرها وأن يكون فعلها خالصاً للاستقبال، انظر: المغني ١٦١، ٢/ ٢٣٤، والهمع: ٢/ ٦. جامع الدروس العربية ٢/ ١٧٠-١٧١.

(٢) الهمع: ٢/ ٦، وزاد ابن بشاذ الفصل بالنداء والدعاء، وابن عصفور الفصل بالظرف وأجاز بعض الكوفيين الفصل بمعمول الفعل. الاختيار في مثل هذه عند هشام الكوفي، الإهمال أي رفع ما بعدها، انظر: التصريح ٢/ ٢٣٥، الهمع ٢/ ٧.

(٣) التصريح: ٢/ ٢٣٥.





ذكر السيوطي[١] «فلو قدمت معمول الفعل على «إذن» نحو: زيداً إذن أكرم، فذهب الفراء إلى أنه يبطل عملها، وأجاز الكسائي إذ ذاك الرفع والنصب» وعليه يكون إهمالها لسبب شكلي محض؛ فإنه قد تقدم معمول الفعل، لفظاً وليس رتبة.

**و ـ تقدم خبر «لا» المشبهة بليس عليها:** لأن من شروط عملها عملَ ليس أن يكون الاسم مقدَّماً على الخبر[٢]، وذلك في اللغةِ الحجازية فلا يجوز أن يُقال: لا قائماً رَجَلٌ. ولا باقياً شيءٌ على الأرض. وقد اتفق النحاة على وجوب الترتيب[٣]، بين الاسم والخبر. والترتيب أمر شكلي وإلغاء العمل لانعدامه علة شكلية.

**ز ـ تقدم معمول خبر «لا» على اسمها يبطل عملها:** فقد جاء في منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل قول المحقق: «من شروط إعمال «لا» عملَ ليس شرطان أولُهما: ألا تكونَ لنفي الجنس نصاً.. والشرط الثاني: ألا يتقدمَ معمولُ الخبر على اسمها، فإنْ تَقدَّم نحو «لا عندك رجلٌ مقيمٌ ولا امرأةٌ» أُهْمِلَت[٤]. ويلاحظ هنا أنه مَثّل معمول الخبر بالظرف، مما يدل على أن إهمالها واجبٌ سواء أكان المتقدم من معمول خبرها شبه الجملة أم غيره. ونجد في النحو الوافي ما يخالف هذا التوجه فقد

(١) الهمع: ٢/٧، وانظر كذلك: الموفي في النحو الكوفي: ص ١١٥.

(٢) شرح المفصل: ١/١٠٩، شرح ابن عقيل: ١/٣١٦.

(٣) شرح الأشموني: ١/٤٧٣.

(٤) شرح ابن عقيل: ١/٣١٣.

جاء[١]: « إن كان معمول الخبر شبه جملة فيجوز تقديمه وحده؛ نحو: لا في العمل حازِم مهمِلاً ولا ساعةَ الجدِ عاقلٌ متوانياً».

والإهمال مع التقديم التزام من النحاة بما لا يجيزه البصريون من إيلاء معمول الخبر للفعل الناسخ كما في قول الشاعر (حميد الأرقط):

فأصبحوا والنوى عالي مُعَرَّسِهم     وليس كلَّ النوى تُلقِي المساكينُ

فقد خرَّجه البصريون على أن اسم ليس هو ضمير الشأن على اعتبار أن لفظ «كل» معمولاً للخبر «تلقي»، ويجعلون ما بعد ليس جملة من مبتدأ وخبر في محل نصب خبر ليس؛ وذلك «لأن شرط العامل أن لا يفصل بينه وبين معموله مما لم يعمل فيه (هذا العامل)، لئلا يفصلَ بينه وبين معموله بأجنبي منه»[٢]، ولابد أن نثبت أن الكوفيين يجيزون هذا الأمر، أي تقدّم معمولِ الخبر في الأفعال الناسخة على اسمها، وخصّه بعضُهم بما إذا تقدّم الخبرُ على الاسم[٣]».

ولا، في هذا الموضوع، مشبهة بليس، والفرع ينحط عن الأصل في العمل؛ أي أضعف من الأصل؛ وعليه ما لم يجوِّزْه النحاة في الأصل، في الاتساع، وأجيز فقط في الضرورة؛ فإنه من الأولى أنْ لا يجوَّز في الفرع.

وبناء على ما تقدم فإنَّ إبطالَ عمل لا المشبهة بليس إذا تقدَّم معمولُ خبرِها على اسمها، التزامٌ بتعليل شكلي قرره النحاة في أصول

(١) عباس حسن: ٦٠٣/١ (الهامش).

(٢) انظر: شرح الأشموني ٤١٣/١ (الحاشية) نقلاً عن الأعلم الشنتمري.

(٣) المرجع السابق.

العمل النحوي وهو أن شرط العامل أن لا يفصل بينه وبين معموله بما لم يعمل فيه هذا العامل، وهو شرط يجب أن يطبق على العوامل الأصيلة، وما تفرع عنها من باب أَوْلى.

**ح ـ تقدم معمولي ظن وأخواتها عليها:**

فقد ذكر ابن عقيل[1] «يجوز إلغاء هذه الأفعال إذا وقعت في غير الابتداء» نحو: زيد قائم ظننت وكقول الشاعر (مجهول):

آتٍ الموتُ، تعلمونَ، فلا يرهِبْكمُ مِنْ لظى الحروبِ اضطرامُ

وجواز الأمرين، أي الإلغاء والإهمال مذهب البصريين، والإلغاء أرجح[2].

وأما «إذا توسطت فقيل: الإعمال والإلغاء سيّان، وقيل: الإعمال أحسن من الإلغاء» وعليه يكون الأمران جائزين وقد ورد الإلغاء في قول الشاعر (مجهول):

شَجَاكَ، أظنّ، رَبْعُ الظاعِنِينَا فلم تَعْبَأْ بعذْلِ العاذِلينا

وهناك صورة ثالثة يجيزها الكوفيون والأخفش، والمشهور رفضها عند البصريين، خاصة سيبويه، وهي إلغاء العامل المتقدم على معموليه، كما ورد في قول الشاعر: (كعب بن زهير):

أَرجو وآمُلُ أن تدنو مودَّتُها وما إِخالُ لدينا مِنْكِ تنويلُ

---

(٣) شرح ابن عقيل: ٤٣٥/١.

(٢) شرح الأشموني: ٤٤/٢، ٤٥(الهامش).

ويبدو أن الرضي يرى أن الإعمال أَوْلى، وأمّا الإلغاء فجائز، على قبحه؛ إذ يعلل ذلك بقوله[١]: «ويقبح الإلغاء مع تأخر الجملة عن فعل القلب.. وإنما جاز مع ضعفه؛ لأن أفعال القلوب ضعيفة، إذ ليس تأثيرها بظاهر كالعلاج».

وأما إذا تقدم على ظن بحيث لا يبتدأ بها، والمتقدِّم اسم استفهام مثلاً «فالإعمال أرجح وقيل واجب»[٢]، وقوله أرجّح؛ يعني أن الإلغاء وارد، وهو ما ينطبق عليه قول ابن مالك في الألفية: وجوّز الإلغاء لا في الابتداء.

وأرى أن «تعلمون» في الشاهد الأول، و«أظن» في الشاهد الثاني، معترضتان؛ إذ التقدير في الشاهد الأول: الموت آتٍ فلا يرهبكم اضطرام الحروب»؛ وعليه جملة تعلمون، لا ضرورة لها من حيث المعنى، أي يمكن الاستغناء عنها من حيث المعنى، ومن حيث العمل النحوي. فإلغاء العمل، من وجهة نظري، علته معنوية ولا علاقة له بالتقديم أو التأخير. وهي هنا أشبه بكان حين تكون زائدة، أي حشواً، غير عاملة كقول الشاعر (مجهول):

سراةُ بني أبي بكرٍ تَسامَى ... على كانَ المسوَّمةِ العرابِ

وكذلك الأمر مع أظن، فالجملة في الشاهد: شجاك ربعُ الظاعنين، فالمعنى تام، فلما داخل الشاعرَ شكٌّ بعد قوله شجاك، ذكر «أظن»،

---

(١) شرح الكافية: ٢/٢٨٠.

(٢) شرح الأشموني: ٢/٤٥.

فاعترضت بين الفعل والفاعل؛ أي إنّ الشاعر لم يكن يقصد أن يقول: أظن ربع الظاعنين شجاك مثلاً أو أية صيغة أخرى، وكل ما أراده الشاعر هو إظهار الشك وقد أدته جملة أظن دون أن تحتاج إلى مفعولين. وعليه يكون إلغاء عملها علته معنوية لأنها تؤدي معنى الظن، وهو المراد، دون معموليها اللذين أصبح وجودهما شكلياً، ولو أعملناها لاتخذ «ربعُ» فاعلُ شجاك مفعولاً وبقي الفعل دون فاعل. وقد وجدت أن السهيلي قد أدرك قديماً مثل هذا التوجيه لـ «ظننت» إذا أُلْغِي عملُها بقوله[1]: «إذا أَلْغَيْت علمت، وظننت نحو: زيد ظننت قائم»، كأنك قلت: ظننت هذا الحديث فلم تُعْمِلْها لفظاً، إنما أعملتها معنى. وأما إلغاء عمل «إخال» في الشاهد فهو من قبيل الشذوذ الذي قبله النحاة وأخذوا يبحثون له عن التخريجات[2].

**ط - تقدم خبر إن وأخواتها على اسمها يبطل عملها:**

إلاّ إذا كان شبه جملة (ظرفاً أو جاراً ومجروراً) فيجوز حينها أن يتوسط بينها وبين اسمها كقوله تعالى: ﴿إنَّ لدينا أنكالاً[3]﴾، و﴿إن في ذلك لعبرةً لمن يخشى[4]﴾، فلا يجوز أن تقول: إنَّ منطلقٌ زيداً[5]، وقد

(١) نتائج الفكر في النحو: ص١٣٤١.

(٢) انظر: شرح الأشموني: ٢/٤٦-٥٠ (الهامش) لمعرفة هذه التخريجات.

(٣) المزمل-١٢.

(٤) النازعات-٢٦.

(٥) شرح المفصل: ١/١٠٣.

علّل ابن هشام ذلك، أي منع الخبر المفرد والجملة من التقدم على اسم إن وأخواتها، بقوله: «فإنّ الحروف محمولة في الإعمال على الأفعال، فلكونها فرعاً في العمل لا يليق التوسع في معمولاتها بالتقديم والتأخير، اللهم إنْ كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً[1]»، وقد عبّر عن ذلك ابن مالك في الألفية بقوله:

وراعِ ذا الترتيب، إلاّ في الذي كَلَيْتَ فيها، أو: هنا غيرَ البذي

ويقصد بـ «ذا الترتيب» بين معمولي إنَّ وأخواتها.

وأما الكوفيون فيرون أنها غير عاملة في الخبر لضعفها بدليل أنها «إذا اعترض عليها بأدنى شيء بطل عملها واكتفى به كقولهم: (إن بك يكفل زيدٌ) كأنها رضيت بالصفة لضعفها. وقد روي أن أناساً قالوا: «إن بك زيد مأخوذٌ» فلم تعمل لضعفها»[2]، أي إنها قد بطل عملُها لمجرد أن تقدم خبرها ومعموله على اسمها في إن بك يكفل زيد، أو إن تقدم معمول خبرها على اسمها في: إن بك زيد مأخوذ. وهكذا علة الضعف عن العمل في الخبر مَنَعَتْ تقديم خبر إن وأخواتها على اسمها، وذلك لأنها فرع على الفعل وليست أصلاً في عملها.

وأما رأي ابن هشام السابق الذكر فلا يخرج عن عباءة البصريين الذين يردون على رأي الكوفيين ويعلّلون عدم تقديم خبرها على اسمها بقولهم[3]:

(١) شرح شذور الذهب: ٢٠٤.

(٢)الإنصاف: ١/ ١٧٧.

(٣) السابق: ١/١٧٩.





«وأَوْجَبْنا فيها تقديمَ المنصوب على المرفوع، ولم نجوِّز فيهـا الوجهين كما جوّزنا مع الفعل، لئلا يجري مجرى الفعل فَيُسَوّى بين الأصل والفرع، وكان تقديم المنصوب أَوْلى ليفرق بينها وبين الفعل؛ لأن الأصل أن يذكر الفاعل عقيب الفعل قبل ذكر المفعول، فلما قدّم ها هنا المنصوب وأخّر المرفوع حصلت مخالفة هذه الأحرف للفعل وانحطاطها عن رتبته».

وهكذا يكون التشبيه عند الكوفيين قد أورث إنّ وأخواتها ضعفاً في العمل فلم تقوَ على رفع الخبر وبالتالي لم يجوِّزوا تقديم خبرها على اسمها، وتكون العلل مركبة وهي أمر عقلي. أما من ينظر إلى رأي البصريين المذكور آنفاً فسيجد أنه محكوم بالتعليل المنطقي المركب أيضاً، لأن الجهتين بنيان رأييهما على علة أُولَى هي تشبيه إنّ وأخواتها بالأفعال.

**ي ـ تقدم معمول خبر إن وأخواتها على اسمها:** وقد صرح ابن عقيل بالمنع إذا كان معمول الخبر غير ظرف أو جار ومجرور بقوله: «ولا يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم إذا كان غير ظرف ولا مجرور نحو «إن زيداً آكلٌ طعامَك» فلا يجوز «إنَّ طعامَك زيداً آكِلٌ»، وكذا إن كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً نحو: «إن زيداً واثقٌ بك أو جالسٌ عندك»، فلا يجوز تقديم المعمول على الاسم؛ فلا تقل إن بك زيداً واثق أو إن عندك زيداً جالس»[1].

وهو في هذه الأمثلة يناقض عبارته التي وردت في أول تصريحه وهي: ولا يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم «إذا كان غير ظرف ولا

(١) شرح ابن عقيل: ١/٣٤٩.

مجرور» وأظنه ذكرها لأنه سيقول بعد نهاية عبارة المنع». وأجازه بعضهم وجعل منه قول الشاعر: (مجهول):

فلا تَلْحَني فيها فإنَّ بحبها أخاك مُصابُ القلبِ جَمٌّ بلابِلُه

ولعله يقصد ببعضهم صاحب الكتاب سيبويه حيث ورد قوله[1]: «وتقول: إن بك زيداً مأخوذ ومثل ذلك: إن فيك زيداً لراغب قال الشاعر:

فلا تَلْحَني فيها فإنّ بحبِّها أخاك مُصَابُ القلبِ جَمٌّ بلابِلُه

كأنك أردت: إنَّ زيداً راغب، وإن زيداً مأخوذ ولم تذكر فيك ولا بك فألغيتا ههنا كما ألغيتا في الابتداء» أي لأنهما من صلة الخبر وتمامه من قبيل اللغو الذي يمكن الاستغناء عنه لذلك يمكن تقديمه. ويرى محقق الكتاب الأستاذ عبد السلام هارون[2]، جواز تقديم معمول خبر إنّ وأخواتها قياساً على جواز تقديمه على معمول ما، و«إنّ» أقوى في العمل من «ما» فهي أحق بالتصرف. وبذلك يكون قد عكس قياس القدماء حين أجازوا تقديم خبر «ما» المشبهة بليس إذا كان شبه جملة، على جواز تقدم خبر إنّ وأخواتها إذا كان شبه جملة، وقد مر ذلك معنا في مبحث تقديم خبر «ما» المشبهة بليس، على اسمها.

وفي تقديري أن عدم إجازتهم «إن طعامَك زيداً آكِلٌ» بسبب ما قد يقع من وهم من أن طعامَك هي اسم إن بسبب نصبها، بدليل أن الجار

(١) الكتاب: ١٣٢/٢.

(٢) السابق نفسه: الهامش.

والمجرور أو الظرف يجوز تقديمهما؛ لأنهما لا يوهمان بما يوهم به معمول الخبر إذا كان مفعولاً به. وعليه يرجع منع التقديم إلى تعليل شكلي. ويمكنني كذلك أن أضيف أن الأمثلة المضروبة نحو: «إنَّ طعامَك زيداً آكل» هي أمثلة مفترضة ونظرية من النحاة ولم تسمع عن العرب، وهي أشبه بنهج الفقهاء الذين يفترضون الأحداث ليبحثوا لها عن حلول فقهية.

**ك ـ تقديم خبر لا النافية للجنس على اسمها:** وهي التي تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب إنّ لما بعدها[1]، ومن شروط إعمالها عملَ إنّ ألاّ يُفْصَل بينها وبين اسمها بفاصل؛ وهذا يعني من باب أَوْلى ألا يتقدمَ خبرُها ومعموله على اسمها[2]، وقد ذكر هذا الشرط وعلّله أيضاً ابن هشام بقوله: «واعلم أنك لا تفصل بين لا وبين المنفي، كما لا تفصل بين مِن وبينَ ما تعمل فيه، وذلك أنه لا يجوز لك أن تقول: لا فيها رجلٌ... وذلك أنهم جعلوا لا وما بعدها بمنزلة خمسةَ عشرَ، فقبح أن يفصلوا بينهما عندهم كما لا يجوز أن يفصلوا بين خمسة وعشر بشيء من الكلام لأنها مشبهة بها[3].

وبناءً عليه فإن النحاة يعتبرون «لا» المشبهة بأنّ مركبة مع اسمها فكأنهما كلمة واحدة كالأعداد المركبة فكما لا يفصل بين جزئي العدد

---

(١) الكتاب: ٢/٢٧٤.

(٢) المغني: ١/٢٦٣.

(٣) السابق: ٢/٢٧٦.

المركب لا يفصل بين لا واسمها، وإذا فصل فإنها تكرر وتهمل نحو: لا في الدار رجلٌ ولا امرأةٌ، وعليه تُكَف عن العمل. ويمكنني كذلك أن أعتبر هذا الأمر من قياس الأنماط الشكلي أيضاً، أي قاس: لا رجلَ على خمسةَ عَشَرَ.

**ل ـ اختلف النحاة في تقدم معمول خبر كان وأخواتها:** ويبدو أن ابن مالك يؤيد البصريين في رفضهم تقدُّمَ معمول خبرها إذا لم يكن ظرفاً أو جاراً ومجروراً ويتضح ذلك من قوله في الألفية:

ولا يلي العاملَ معمولُ الخبر إلاّ إذا ظرفاً أتى أو حرفَ جر

فلا يجيز البصريون[١]، مثل: كان طعامَك زيدٌ آكلاً وقد بيّن المبرد وجه الفساد في مثل هذا المثال بقوله: «كان غلامَه زيدٌ ضارباً فهو على وجه خطأ، وعلى وجه صواب، فأما الوجه الفاسد فأن تجعل زيداً مرتفعاً بكان، وتجعل الغلام منتصباً بضارب فتكون قد فصلت بين كان وبين اسمها وخبرها بالغلام، وليس لها باسم ولا خبر، إنما هو مفعولُ مفعولِها.. فتقول على صحة المسألة كان غلامَه زيدٌ ضاربٌ». وخالفهم في ذلك ابن السرّاج والفارسي وابن عصفور[٢]. وأما الكوفيون فقد أجازوا تقدمَ معمولِ خبر كان وأخواتها على اسمها مطلقاً دون تقييد بالظرف أو الجار والمجرور، معتمدين على ما ورد في أشعار العرب مثل قول

---

(١) شرح الأشموني: ١/٤٠٤-٤١٤، شرح ابن عقيل: ١/٢٧٨-٢٨٨، مع الهوامش في كليهما.

(٢) المقتضب: ٤/٩٨-٩٩.

الشاعر: (الفرزدق):

قنافذُ هدّاجونَ حولَ بيوتِهم     بما كان إياهُم عطيةُ عَوَّدا

وقول ثان: (مجهول):

باتت فؤاديَ ذاتُ الخالِ سالبةً     فالعيشُ إن حُمَّ لي عَيْشٌ مِنَ العَجَب

وقول ثالث: (مجهول):

لئن كان سَلمى الشَّيْبُ بالصَّدِّ مُغْرِياً     لقد هَوَّنَ السلوانَ عنها التحلُّمُ

وقول رابع: (وهو حميد الأرقط):

فأصبحوا والنوى عالي مَعَرَّسِهِم     وليس كلَّ النوى تُلْقِي المساكينُ

وقد خرّج البصريون هذه الأبيات بزيادة كان تارةً أو بنيَّة ضمير الشأن في كان تارة ثانية، وثالثة بالضرورة.

وفي اعتقادي أن ما ذهب إليه الكوفيون هو الصحيح؛ استناداً إلى ما ورد عن العرب الفصحاء؛ إذ الفصاحة مقدمة على القياس، حيث اعتمد الكوفيون على الفصيح، بينما اعتمد البصريون على قاعدة افترضوها وافترضوا لها المثال؛ وهو اشتراطهم أن لا يفصلَ بين العاملِ ومعمولهِ بما لم يعملْ فيه هذا العامل، ويفسّر هذا الشرطَ العكبريُّ بقوله[1]: «وإنما لم يَجُزِ الفصلُ بين (كان) وغيرها من العوامل بما لم تعمل فيه، لأنه أجنبي غيرُ مسند للكلام، والعامل يطلب معموله فالفصل بينهما يقطعه عنه».

وبناءً على ما سبق فإن المنع كان لعلة قياسية عقلية وهي في نهاية الأمر شكلية؛ فإن النحاة يقبلون مثل هذا الأسلوب ولكنهم يختلفون في

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب: ١٦٩/١.

تخريجه الإعرابي، فالكوفيون يجيزون كان طعامَك زيدٌ آكِلاً، ولكنَّ البصريين يقولون فيه: كان طعامَك زيدٌ آكِلٌ.

**م - تقدم خبر إنْ المشبهة بليس على اسمها**، فإنْ تقدم بطل عملُها[١]، فلا يقال: إنْ قائماً زيدٌ، بل: إنْ قائمٌ زيدٌ، لتقدم الخبر على الاسم ولم يضف النحاة تعليلاً آخر، وعليه يكون المنعُ قياساً على نمط آخر وهو «ما» أخت «إنْ» وهما مشبهتان بليس.

**ن - أن يتقدم على أداة الاستثناء «إلاّ» نفي أو شبهه في الاستثناء المفرغ**: ولا ضرورة لتفصيل خلاف النحاة في ناصب المستثنى بعد إلاّ[٢]، فمِنَ النحاة مَنْ يرى الناصب هو إلاّ، ومنهم من يرى أنه الفعل المتعدي بإلاّ، ومنهم من يرى أن ما قبل إلاّ هو الناصب دون تحديده، ومنهم من يرى أن العاملَ فعلٌ مضمَر بعد إلاّ.

والاستثناء المُفَرَّغُ هو الذي حُذِف المستثنى منه، ويكون ما بعد إلاّ حسب ما يطلبه العامل؛ وعليه تكون إلاّ أداة ملغاة أو مهملة ولا عملَ لها فيما بعدها[٣]. والنفي نحو: ما جاء إلاّ عليٌّ، لا يقع في الشر إلاّ مدبِّره. لا أقول إلا الحقَّ، ﴿ولا يحيق المكرُ السيئُ إلاّ بأهله﴾[٤]. وأما النهيُ فقوله

(١) إذ يطبق النحاة عليها شروط عمل «ما»: انظر هذا الشرط في جامع الدروس العربية: ٢٩٧/٢، حيث نص عليه.

(٢) انظر: في تفصيلها شرح التسهيل لابن مالك: ٢٧٣/٢-٢٧٩.

(٣) انظر: شرح ابن عقيل: ٦٠٢/١، شرح الأشموني: ٤٢٠/١، التصريح على التوضيح: ٣٤٨/١، جامع الدروس: ١٣٤/٣.

(٤) فاطر - ٤٣.

أقول إلا الحقَّ، ﴿ولا يحيق المكرُ السيئُ إلاّ بأهله﴾[١]. وأما النهيُ فقوله تعالى: ﴿ولا تقولوا على الله إلا الحقّ[٢]﴾ والاستفهام نحو: ﴿فهل يهلك إلاّ القومُ الفاسقون[٣]﴾. وقد أشار صاحب الألفية إلى هذا الموضوع بقوله:

وإنْ يُفَرَّغ سابقٌ إلاّ لما بعد يكن كما لو إلاّ عُدِما

وفي تقديري أن السبب في الإلغاء هو أن الكلام في الاستثناء المفرّغ يخرج عن معنى الاستثناء ويُلْغَى النفي كذلك، وتُلْغَى الوظيفة النحوية الشكلية للفعل وقتها، وهذا يعضُد من قال إنّ إلاّ هي العاملُ في المستثنى... وهكذا تكون علةُ الإلغاء معنويةً وإن بدت شكليةً لوجود «لا» قبل «إلا».

وأما إجازة الإهمال والإعمال في الاستثناء التام المنفيّ أو شبه المنفي فيقف وراءه المعنى؛ لأنه لا يضار بقولنا إنّ ما بعد إلاّ مستثنى منصوب أو بدل في قوله تعالى مثلاً: ﴿ ما فعلوه إلاّ قليلاً منهم﴾[٤]، أو ﴿ما فعلوه إلاّ قليلٌ منهم﴾، أو في قوله تعالى: ﴿ولا يلتفت أحدٌ إلا امرأتك﴾[٥]، بنصب امرأتك ورفعها.

**(للبحث صلة)**

---

(١) فاطر – ٤٣.

(٢) النساء: ١٧٠.

(٣) الأحقاف –٣٥.

(٤) النساء: ٦٦.

(٥) هود – ٨١، وانظر في هذه المسألة: الأصول في النحو ٣٠٣/١، وشرح المفصل ٨١/٢ – ٨٢، التصريح ٣٥٠/١.